صادق على قرض بـ(10) ملايين دينار كويتي

اليوم.. (النواب) ينتظر معالجات الحكومة للاختلالات الأمنية وأزمة المشتقات

المجلس يؤكد اتخاذ الإجراءات الدستورية والقانونية إذا لم تقدم الحكومة معالجات مدروسة

صنعاء / سبأ:

اكد مجلس النواب في جلسته المنعقدة امس برئاسة رئيس المجلس الأخ يحيى علي الراعي أن المجلس ينتظر ما ستقدمه الحكومة في جلسته اليوم الأربعاء من رؤية واضحة ومدروسة لمصفوفة معالجة القضايا التي أوردها المجلس في استجوابه الموجه للحكومة وفي مقدمتها معالجة الاختلالات الامنية وتوفير المشتقات النفطية ووضع حد للانقطاعات المتكررة للكهرباء.

وأوضح المجلس انه في حال قدمت الحكومة معالجات وحلولاً مدروسة لمشاكل وهموم ومعاناة المواطنين القائمة فان المجلس سيرحب بها ويباركها ويؤيدها، وإذا لم تقم بذلك فان المجلس سوف يمضي باتخاذ اجراءاته الدستورية والقانونية للتعبير عن ارادة الشعب الذي انتخبه ويمثله.

وأهاب المجلس بأهمية استمرار تماسك أعضائه وكتله البرلمانية بما يعزز من انحيازهم الكامل للأمة اليمنية.

وأشارت نقاشات نواب الشعب في اطار هذا الموضوع إلى الدور الذي تلعبه وسائل الإعلام والتواصل الاجتماعي في توعية الجماهير بالحقائق وحشد صفوفها وتمتينها لمواجهة التحديات برؤية ثاقبة ومسؤولية وطنية عالية.. وحثها على تحري الحقيقة والمصداقية في نقل المعلومة وأخذها من مصادرها الحقيقية ومخاطبة الرأي العام بشفافية وواقعية وموضوعية بدون تحريف للأخبار ووقائع الأحداث.

جاء ذلك بعد توضيحات رئيس مجلس النواب التي قدمها للمجلس حول الاجتماع الاستثنائي مع رئيس الجمهورية يوم أمس الاول وضم رئيس وأعضاء هيئة رئاسة مجلس النواب ورؤساء الكتل البرلمانية ورؤساء اللجان ورئيس وأعضاء الحكومة.

من ناحية اخرى صادق المجلس على اتفاقية القرض المبرمة بين حكومة بلادنا والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي للمساهمة في تمويل مشروع إعادة اعمار محافظة أبين بمبلغ 10 ملايين دينار كويتي ما يعادل 35 مليون دولار امريكي وذلك بعد مناقشة المجلس لتقرير اللجنة المشتركة من لجنتي السلطة المحلية والتنمية والنفط والثروات المعدنية، والتزام الجانب الحكومي بتوصيات المجلس.

وتضمنت تلك التوصيات ضرورة تقيد الحكومة بالشروط والضوابط المنصوص عليها في هذه الاتفاقية بشأن تنفيذ المشروع وخاصة عدم انفاق حصيلة هذا القرض في غير أغراض المشروع التي خصص لها وتحري الدقة في اختيار المقاولين والاستشاريين بما يضمن تنفيذ المشاريع الممولة من هذا القرض ، طبقاً للمواصفات والمواعيد المحددة للتنفيذ ورصد الاعتمادات المالية الكافية ضمن الموازنة العامة للدولة لتغطية مساهمة الحكومة ، وتوفير ذلك في المواعيد المطلوبة.

واوصى المجلس الحكومة ممثلة بوزارة التخطيط والتعاون الدولي والجهات المعنية الأخرى ببذل جهود جادة وفاعلة عند التفاوض حول القروض القادمة مع الجهات المانحة لا سيما العربية منها للحصول على شروط أفضل وأكثر تيسيراً من حيث تخفيض نسبة الفائدة وإطالة فترتي السماح والسداد وتحسين أي جوانب أخرى يمكن تسهيل شروطها لتخفيف الأعباء على المقترض وموافاة اللجنة المشتركة (لجنة السلطة المحلية، والتنمية والنفط) بالمجلس بالتقارير الدورية التي تعدها إدارة صندوق إعمار أبين حول سير تنفيذ المشاريع الممولة من هذا القرض ومستوى الإنجاز المادي والمالي.

إلى ذلك اقر المجلس أن يدرج في جدول اعماله تقرير اللجنة المشتركة من لجنتي الزراعة والري والثروة السمكية والتنمية والنفط والثروات المعدنية بشأن اتفاقية القرض المبرمة بين بنك التسليف التعاوني والزراعي والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي (بصفة مدير للحساب الخاص) للمساهمة في تمويل مشروعات القطاع الخاص الصغيرة والمتوسطة في مجال الزراعة والصيد السمكي في الجمهورية اليمنية بمبلغ 50 مليون دولار امريكي.

كما ادرج في جدول اعماله تقرير اللجنة المشتركة من لجنتي الزراعة والري والثروة السمكية والتنمية والنفط والثروات المعدنية بشأن اتفاقية الضمان للقرض المقدم لبنك التسليف التعاوني والزراعي للمساهمة في تمويل مشروعات القطاع الخاص الصغيرة والمتوسطة في مجال الزراعة والصيد السمكي المبرمة بين حكومة الجمهورية اليمنية والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي بصفته (مديراً للحساب الخاص) .

وكان المجلس قد استهل جلسته باستعراض محضر جلسته السابقة ووافق عليه وسيواصل أعماله اليوم الأربعاء بمشيئة الله تعالى.

حضر الجلسة وزير العدل القاضي مرشد العرشاني ونائب وزير التخطيط والتعاون الدولي الدكتور مطهر العباسي ومستشار وزير العدل شاهر الصالحي ومدير عام الشؤون القانونية بوزارة التخطيط والتعاون الدولي الدكتور احمد قلامه.

لدى تدشين أمانة الحوار برنامج تنمية الوعي المجتمعي بعدن

بن مبارك: ندعو أبناء المحافظات الجنوبية إلى طي صفحة الماضي والاستفادة من مخرجات الحوار

عدن/ وداد شبيلي؛ تصوير/ محمد عوض

دشنت الأمانة العامة للحوار الوطني الشامل صباح أمس بعدن برنامج اشراك اعضاء مؤتمر الحوار الوطني والناشطين والشباب في تنمية الوعي المجتمعي بمخرجات الحوار الوطني الشامل على مدى شهري مايو ويونيو لمحافظات عدن، لحج، أبين والضالع.

وفي حفل التدشين ألقى الدكتور أحمد عوض بن مبارك كلمة الأمانة العامة للحوار أكد فيها على أهمية هذا البرنامج الذي يساهم في استكمال خطوات الحوار الوطني الشامل نحو بناء يمن جديد .. مشيراً إلى أن هذه الفعالية تأتي في اطار مسار متصل بالنجاح التاريخي للمكونات السياسية والمجتمعية التي صنعت من توافقها وثيقة المخرجات (ملحمة تاريخية تؤسس يمناً جديداً وأسساً وقواعد جديدة لارساء دعائم الدولة المدنية اليمنية الحديثة مستلهين التوافق الوطني والروح التي تطمح إلى البناء لتحقيق النجاح تلو النجاح في تلبية كل استحقاقات مرحلة الانتقال السياسي رغم كل الصعوبات والمعوقات المتراكمة وتوفير متطلباتها وفي مقدمتها التوعية المجتمعية الجادة بوثيقة مخرجات الحوار الوطني الشامل الذي قاده الأخ عبدربه منصور هادي رئيس الجمهورية والانتقال بمضامينها من التنظير إلى التنفيذ ووضع الأسس الجديدة للدولة المدنية الحديثة .. مشيراً إلى ان القضية الجنوبية هي قضية المؤتمر الرئيسية منذ البداية وكانت تضحيات الحراك الجنوبي على مدار سنوات هي من أسس قضية الصدارة لافتاً إلى انه كان الحل الذي توصلنا اليه جميعاً بمشاركة القوى السياسية والمجتمعية هو تاسيس عقد جديد يعيد صياغة دولة الوحدة ويصحح الاخطاء التي اضرت بها داعياً كافة ابناء المحافظات الجنوبية إلى طي صفحة الماضي والاستفادة من مخرجات الحوار.

وأكد الدكتور أحمد مبارك ان الوصول إلى الوثيقة الوطنية الأشمل وخارطة الطريق الأوضح للمستقبل هي ما نعول عليكم اليوم في ان تكونوا سفراء أمناء على هذه المخرجات وايصالها للناس وتوصيلها وتبسيطها بقدر الامكان واشراك الناس في معرفة المكتسبات التي تضمنتها الوثيقة مشيرا إلى اننا نعول اليوم على الجهد الجماعي في التوعية بالمخرجات وإخراج الوطن من عنق الزجاجة والأزمات التي تعصف به وليكون حاضرنا مخاضاً لعملية التحول والانتقال إلى الغد الأفضل .

من جانبه أكد الأخ أحمد عبدالله المجيد محافظ محافظة لحج في كلمة ألقاها عن ممثلي محافظي المحافظات أن هذه الفعالية تأتي تزامناً مع احتفالات بلادنا بالعيد الوطني 24 لعيد الوحدة اليمنية ونجاح مخرجات الحوار والتي تمثل إرادة الشعب في لغة التحاور بعد أن كان الوطن على وشك الانهيار مشيراً إلى أن تدشين إقليم عدن ضمن الدولة الاتحادية المنشودة دولة المساواة والمواطنة والحريات والعدالة الاجتماعية يأتي بتكاتف الشعب اليمني الواحد وجهود الأشقاء في مجلس التعاون وإسهام قيادة العمل الوطني في بناء الوطن الواحد ورسم شكل الدولة الاتحادية التي يتساوى فيها الجميع بالحقوق الواجبات وتجسيد روح الإخاء والتعاون والمحبة والمودة مؤكداً وقوفنا جميعاً في محاربة الإرهاب إلى جانب القوات المسلحة واللجان الشعبية.

هذا وتخلل الحفل عدد من الفقرات الغنائية ومسرحية تناقش شكل الدولة الجديدة ومسؤوليتها تجاه المواطنين في كل المجالات وحقهم في العيش الكريم.

مناقشة الخطة المشتركة لقطاع المياه للعام 2014

الصريمي : الخطة ستشكل انطلاقة جديدة للعمل القطاعي الواعد

صنعاء / بشير الحزمي :

عقد أمس بمقر مشروع الاشغال العامة بالعاصمة صنعاء الاجتماع التنسيقي العاشر لمناقشة الخطة المشتركة لقطاع المياه للعام 2014م وذلك بحضور قيادات مختلف الجهات المعنية بقضايا المياه واستخداماته .

واستعرض الاجتماع مشروع خطة قطاع المياه للعام 2014م والتى اعدت من قبل فريق متخصص من الجهات المعنية تحت اشراف الهيئة العامة للموارد المائية .

وتهدف الخطة القطاعية السنوية المشتركة الى تكامل خطط الجهات العاملة بقطاع المياه ومنع الازدواجية في تنفيذ المشاريع ، توفير قاعدة بيانات لكل المشاريع المنفذة للعام 2014 والسعي لاستكمال بيانات القطاع خصوصا في الفترة التى بدأت فيها الدولة التوجه نحو ادارة الطلب على المياه وحل مشاكل الندرة والاستنزاف والتلوث للموارد المائية ، توفير بيانات تكون اساسا لمراجعة وتقييم اداء قطاع المياه وتقييم الخطة الاستراتيجية والسياسات العامة ، وضع اولوية التدخلات للمشاريع التى تعمل على تقليص الفجوة المائية واستهداف الاحواض الحرجة ذات الاولوية القصوى .

وتتضمن الخطة في خطوطها العامة الهدف الاستراتيجي لإدارة الموارد المائية المتمثل بالإدارة المتكاملة للموارد المائية وتحقيق الاستدامة البيئية من خلال تنظيم وإدارة وتنمية وترشيد استغلال الموارد المائية وحمايتها من الاستنزاف والتلوث ، كما تهدف بشكل عام الى تقليل الاستهلاك برفع كفاءة الاستخدام وزيادة التغذية للأحواض المائية والحفاظ على جودة المياه من التلوث وإيقاف الحفر الغير قانوني ، كما تضمنت الخطة في خطوطها العامة اجراءات اعداد الخطة ،المحددات ، وصف لخطط الجهات العاملة للعام 2014 والتى تشمل مشاريع مياه الريف والصناديق العاملة وقطاع الرى ومؤسسات مياه الحضر ، الصعوبات والتوصيات .

ويشارك في اعداد الخطة ممثلون مختصون من الهيئة العامة للموارد المائية وقطاع الرى واستصلاح الاراضي بوزارة الزراعة والري والمؤسسة العامة للمياه والصرف الصحي والمؤسسة المحلية للمياه والصرف الصحي بأمانة العاصمة والهيئة العامة لمشاريع مياه الريف والصندوق الاجتماعي للتنمية ومشروع الاشغال العامة وصندوق الفرص الاقتصادية .

وقد ناقش الاجتماع تفاصيل ومكونات الخطة وابدوا الملاحظات والمقترحات عليها .

وأقر الاجتماع استكمال مراجعة الخطة واستيعاب المقترحات والملاحظات المقدمة لتقديمها في صورتها النهائية لإقرارها في الاجتماع القادم .

كما أقر الاجتماع اختيار حوض فرعي من الاحواض المائية لتطبيق الادارة المتكاملة بالشراكة الشعبية كنموذج لتقييمه مستقبلا .

كما تم إقرار اعداد خطة العام القادم 2015 من الادنى الى الاعلى بحيث تبدأ المكاتب والفروع في المحافظات اعداد الخطة بالشراكة المجتمعية والسلطة المحلية والجهات المعنية ورفعها الى المركز لتجميعها في خطة وطنية مشتركة .

هذا وكان رؤساء وممثلو الجهات المعنية المشاركون في الاجتماع قد اكدوا أهمية التنسيق والعمل التشاركي في قطاع المياه للسيطرة على المياه وترشيد استخداماتها في المجالات المختلفة .، معولين كثيرا على هذه الخطة بأن تساهم في معالجة مشكلة المياه وتلوثها في بلادنا والتقليل من الاستنزاف الجائر للمياه في الاغراض المختلفة .

وأوضح رئيس الهيئة العامة للموارد المائية على محمد الصريمي على هامش الاجتماع في تصريح صحفي أن هذه الخطة تأتي في إطار جهود الهيئة العامة للموارد المائية الساعية لتحقيق الخطة القطاعية للموارد المائية لكل الجهات وهي تستهدف السيطرة على الوضع المائي من حيث الاستنزاف أو السحب أو من حيث التغذية والتعويض على اعتبار ان هناك العديد من الجهات التى تعمل في مجال المياه سواء في مجال مياه الشرب أو الزراعة والري .

وقال أن كل جهة من هذه الجهات تعمل لذاتها وبمفردها دونما تكون الهيئة العامة للموارد المائية على علم بكمية المياه المسحوبة ولا بكمية المياه المتغذية ولا بمناطق العمل لتلك الجهات وبالتالي اتت هذه الخطة لتستهدف تحديد مناطق التدخلات في ظل الوضع المائي .، مؤكدا أن الاحواض المائية الحرجة سيكون فيها التدخلات الاكثر لتقليل السحب أو التدخلات الهادفة للتغذية .

وأشار الصريمي الى أن هذه الخطة تأتي في اطار جهود الهيئة الساعية الى تحقيق خطة عمل مشتركة للسيطرة على الوضع المائي والتى ستشكل انطلاقة جديدة للعمل القطاعي الواعد الذي يعمل على اساس الادارة المتكاملة والإدارة المستدامة للمياه .

ولفت الى أن خطة قطاع المياه للعام 2014 قد تم الانتهاء من مناقشتها من قبل لجنة السياسات المشكلة لهذا الغرض من الجهات المعنية وهي تأسيس لإعداد خطة عام 2015 م .

وقال: بحكم أننا بدأنا لأول مرة في اعداد خطة مشتركة تأخذ بعين الاعتبار في التنفيذ فقد تأخرنا في انجازها وستنفذ في إطار مشترك وفي إطار الوضع المائي لكل حوض .

الجدير بالذكر أن قانون المياه رقم (33) لسنة 2002 قد خول وفقا للمادة (17) من الفصل الثاني الباب الثالث المتعلق بتنظيم وإدارة وتخطيط الموارد لمائية الهيئة العامة للموارد المائية بمراجعة الخطط المائية القطاعية والحوضية وإعداد الخطة المائية بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة ، ليصد بها قرار من مجلس الوزراء بناء على عرض الهيئة وفقا للمادة (18) من القانون نفسه .

حضر الاجتماع مدير مشروع الاشغال العامة سعيد عبده أحمد ورئيس الهيئة العامة لمشاريع مياه الريف شهاب ناصر الحيدري ورئيس وحدة المياه والبيئة بالصندوق الاجتماعي للتنمية ومدير عام منشآت الري بوزارة الزراعة احمد محمد ناصر ومدير عام الرى المزرعي بوزارة الزراعة اسكندر ثابت وضابط المياه والبيئة بالصندوق الاجتماعي للتنمية فيصل عبد العزيز احمد ومدير عام المياه والبيئة بالمؤسسة العامة للمياه والصرف الصحي محمد محمد عباس ومدير عام المشاريع والتخطيط بالمؤسسة المحلية للمياه والصرف الصحي بأمانة العاصمة أمين عبد ربه الماوري ومدير عام التخطيط بوزارة الزراعة علي جنيد على وعدد من قيادات الهيئة العامة للموارد المائية وممثلي الجهات المعنية بقطاع المياه .